جامعة الأزهر
كلية البنات الإسلامية بأسيوط
المجلة العلمية

رسالة في بيان النسب بين الكليات للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الغنيمي (سنة ١٠٤٤ هـ)دراسة وتحقيقاً.

إعداد
ريم أحمد عايض الثبيتي
تخصص الشريعة والدراسات الإسلامية (أصول الفقه)، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة،جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، السعودية.

(العدد الثاني والعشرون)
إصدار ٠٠٠٠ يونيو
الجزء الثالث
١٤٤٦هـ / ٢٠٢٥ م.

رسالة في بيان النسب بين الكليات للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الغنيمي (سنة ١٠٤٤ هـ)دراسة وتحقيقاً.

ريم أحمد عايض الثبيتي

تخصص الشريعة والدراسات الإسلامية (أصول الفقه)، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة،جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، السعودية.

البريد الالكتروني:reem-a34@hotmail.com

الملخص

يهدف البحث إلى التعريف برسالة تتعلق بالنسب بين الكليات ومؤلفها الإمام أحمد بن محمد الغنيمي، وتحقيقها وذلك من خلال ما يلي:

التعريف بعنوان الرسالة، ونسبتها للمؤلف، ونسخها الخطية، ومحتواها، ومصادرها، ومنهج مؤلفها.

التعريف بالمؤلف الإمام أحمد بن محمد الغنيمي من حيث اسمه ونسبه ووفاته، وحياته العلمية، وآثاره.

أهمية الموضوع: تبرز في تعلقه بكثير من العلوم الشرعية، وخاصة علم الكلام، والمنطق، والأصول، والجدل، والبحث والمناظرة. ثانيا: تعلقه بالأحكام الشرعية خاصة من جهة القياس والاستدلال.

وسأعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالتعريف بالرسالة ومحتواها ومضمونها ومؤلفها.

خطة البحث: يتكون هذا البحث من مقدمة، وقسم للدراسة، وقسم للتحقيق، وفهارس.

وهذه الرسالة تتضمن أهم المباحث المتعلقة بمقدمات علم المنطق وعلم الأصول وعلم الكلام، وفيها معالجة وتحرير بعض القضايا الدقيقة المتعلقة بالكليات والنسب بينها، والتي تتوقف عليها مباحث أخرى كالتعريفات وغيرها.

قسم التحقيق: يتضمن تحقيق رسالة الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الغنيمي (سنة ١٠٤٤ هـ): المتعلقة بالنسب المنطقية بين الكليات من أولها إلى نهايتها

الكلمات المفتاحية: رسالة الغنيمي، رسالة النسب بين الكليات، رسالة في بيان النسب.

A Treatise about the Clarification of Relationships among Universal Principles" by Imam Shihab El-Din Ahmad ibn Mohammad ibn Ali Al-Ghunaymi (1044 AH): Investigation and Inquiry

Reem Ahmad Ayed Al-Thubaiti

Specialization: Shar'ia and Islamic Studies (Principles of Principles of Islamic jurisprudence/Fiqh), Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

E-mail: reem-a34@hotmail.com

Abstract

This study aims at introducing and verifying a Treatise concerning the relationships among universal principles and its author, Imam Ahmad ibn Mohammad Al-Ghunaymi. This can be done through the following steps: Identifying the title of the Treatise, its attribution to the author, available copies, content, sources, and the methodology utilized by the author. Providing a biographical introduction to Imam Ahmad ibn Mohammad Al-Ghunaymi, including his name, lineage, date of death, scholarly life, and scientific contributions.

Significance of the topic: It can be attributed to its relation to many Islamic sciences, particularly theology (ʿilm al-kalām), logic, jurisprudence principles (uṣūl), dialectics, research, and debate. Secondly, it is closely related to Islamic legal rulings, especially analogy (qiyās) and reasoning (istidlāl).

In this study, I adopt the descriptive-analytical approach so as to elucidate the Treatise, its content, message, and author.

Research Plan: This study consists of an introduction, a section for analysis, another one for verification, and indexes.

This Treatise encompasses the most important discussions related to the foundations of logic, jurisprudential principles (uṣūl), and theology (ʿilm al-kalām). It addresses and refines certain intricate issues concerning universals and their interrelations, which serve as the basis for other discussions such as definitions and other issues.

Verification Section: It includes the critical edition of the Treatise by Imam Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Moḥammad ibn ʿAlī Al-Ghunaymī (1044 AH), which focuses on the logical relationships between universals from inception to conclusion.

Keywords: *Al-Ghunaymī's Treatise, Treatise about Relationships between Universals, Treatise about Relationships.*

المقدمة

الحمد لله الذي أنعم على الإنسان بالعقل، ووهبه الإدراك ليحترز به عن الخطل، ومنحه العلم ليرشده إلى العمل، ويعصمه من الغي والزلل، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

أما بعد:

فإن العقل مناط التكليف، وبه فضل الله الإنسان، وشرع لصيانته الأحكام، وجعله أداة القياس ومعيار الفضل والميزان، وقد أرشده الله إلى علوم تخدمه، وقوانين تضبطه، وقواعد تحكمه، اتفق عليها العقلاء، واعتنى بها الحكماء، ودون فيها العلماء، ومن أهم تلك العلوم علم المنطق الذي يحترز به عن الخطأ في العقل كما يحترز بالنحو عن الخطأ في اللسان، فتعصم مراعاته الذهن عن الوقوع في الخطأ في التفكير.

وقد اعتمد الأصوليون وعلماء الكلام وأهل اللغة على بعض مسائله التي هي بمثابة سلم التفكير ومقدمات الإدراك، حيث تعتني بتحديد المفاهيم وضبطها وبيان النسب الواقعة بينها، والأحكام والآثار المترتبة عليها، وطرق القياس والاستدلال وتركيب الحجج إلى غير ذلك مما يحتاجه طالب العلم في شتى الفنون.

ومن أهم مسائل المنطق التي لا يستغني عنها في مختلف العلوم مسائل القضايا مفهومها ومعانيها وأحكامها وأسوارها وموادها ونقائضها وعكوسها والنسب بينها، وفي هذا البحث سأحقق مخطوطة تتعلق بموضوع النسب بين الكليات، وهي لأحد علماء القرن الحادي عشر، الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الغنيمي (سنة ١٠٤٤ هـ).

ولم تظفر هذه الرسالة بما تستحقه من تداول بين أهل العلم، وظلت حبيسة أدراج المخطوطات لم تحقق إلى يومنا هذا، وقد بذلت الجهد في إخراجها وتحقيقها وفق المعايير الأكاديمية، أسأل الله العون والتوفيق والسداد.

أهمية الموضوع: تبرزُ أهمية الموضوع في ما يلي:

أولا: تعلقه بكثير من العلوم الشرعية، وخاصة علم الكلام، والمنطق، والأصول، والجدل، والبحث والمناظرة.

ثانيا: تعلقه بالأحكام الشرعية خاصة من جهة القياس والاستدلال.

ثالثا: القيمة العلمية للرسالة من حيث المحتوى، حيث تميزت بالتحقيق والتعقيب والاستدراكات العلمية الدقيقة.

رابعا: المكانة العلمية للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الغنيمي (سنة ١٠٤٤ هـ) :، وتظهر من خلال مؤلفاته القيمة التي سيأتي ذكرها.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتني لاختيار هذا الموضوع، منها:

١- رغبتي في إحياء التراث الإسلامي، حيث إن هذه الرسالة لا تزال محبوسة في رفوف مكتبات المخطوطات، فلعل هذا البحث يلفت إليها نظر المحققين.

٢- تعريف العلماء والباحثين بالإمام الغنيمي ورسالته المتعلقة بالنسب المنطقية، وقيمتها العلمية حتى تعم الفائدة.

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الجهات المعنية، وسؤال المختصين في المجال توصلت إلى أن رسالة العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الغنيمي (سنة ١٠٤٤ هـ) المتعلقة بالنسب المنطقية لم يتناولها الباحثون في دراساتهم الأكاديمية، وتأكد الأمر لدي من خلال ما يلي:

١- مخاطبة الجهات المختصة، ونماذج الخطابات مرفقة.

٢- مراجعة فهارس الرسائل العلمية المتخصصة، وقواعد البيانات الإلكترونية.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة، وقسم للدراسة، وقسم للتحقيق، وفهارس.

المقدمة، وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

قسم الدراسة: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة الغنيمي ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ووفاته

المطلب الثاني: حياته العلمية

المطلب الثالث: آثاره العلمية

المبحث الثاني: دراسة رسالة الغنيمي : على آية الوضوء، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عنوان الرسالة، وتوثيق نسبتها إلى المصنف.

المطلب الثاني: منهج المصنف.

المطلب الثالث: وصف النسخ الخطية

قسم التحقيق.

ويتضمن تحقيق رسالة الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الغنيمي (سنة ١٠٤٤ هـ): المتعلقة بالنسب المنطقية بين الكليات من أولها إلى نهايتها

الفهارس: وفيها:

- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات.

منهج التحقيق:

سأتّبع المنهج التالي في تحقيق هذا الكتاب:

١. نَسْخُ الكتاب وِفْقَ قواعد الإملاء الحديث، مع مراعاة علامات الترقيم وضبط ذلك.

٢. اتبعت طريقة النص المختار أثناء المقابلة بين النسخ، وذلك لكثرة الأخطاء والفروق فيها.

٣. ضبط ما يُشْكِل من الكلمات.

٤. ما تبيّن لي أنّه تصحيف، أو خطأ لا يحتمل الصواب؛ صوّبته في المتن، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

٥. كتابة الآيات بالرسم العثماني على رواية حفص عن عاصم ، مع ترقيمها وعزوها إلى سورها إذا لم يذكر ذلك المؤلف، أما إذا ذكر المؤلف اسم السورة فإني أضع رقم الآية بين معقوفتين بعد الآية .

٦. تخريج الأحاديث والآثار من الصحيحين إذا كان في الصحيحين، وإن لم يوجد في الصحيحين فإني أخرّجه من كتب الآثار من مصادره المعتمدة.

٧. التعريف بالأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب بإيجاز عند أول ذكرٍ لهم عدا مشاهير الصحابة.

٨. التعريف بالكتب الواردة في النص المحقق بإيجاز عند أول ذكر لها.

٩. التعليق على بعض المسائل العلمية التي تحتاج إلى تعليق من وجهة نظر الباحث، وأما باقي المسائل فقد أشرت إلى بعض مصادرها.

١٠. الإشارة إلى نهاية كل صفحة من صفحات نسخة المخطوط، وذلك في المتن بالنسبة للنسخة (ب)، وفي الحاشية بالنسبة لنسخة (أ)و(ج).

وضع فهارس متنوعة تخدم الكتاب ، وتُسَهِّل الوصول إلى مباحثه.

قسم الدراسة: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة الغنيمي :

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ووفاته

المطلب الثاني: حياته العلمية

المطلب الثالث: آثاره العلمية

المطلب الأول: اسمه ونسبه ووفاته

اسمه ونسبه: هو الإمام العلامة الحجة الشيخ أحمد بن محمد بن علي[١].

لقبه: يلقب شهاب الدين بن شمس الدين بن نور الدين، ويعرف بالغنيمي[٢][٣].

نسبته: من حيث الأصل ينسب إلى الأنصاري وإلى قبيلة الخزرج خاصة[٤].

ومن حيث الموطن ينسب إلى القاهرة من إقليم مصر[٥].

ومن حيث المذهب ينسب إلى المذهب الحنفي[٦].

وفاته: كانت وفاته ليلة الأربعاء السابعة عشر من رجب، سنة أربع وأربعين وألف، عن نحو ثمانين سنة[٧].

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٣١١)، ديوان الإسلام (٣/ ٣٩١)، الأعلام للزركلي (١/ ٢٣٧)، معجم المؤلفين (٢/ ١٣٢).

(٢) والغنيمي نسبة إلى جده الشيخ غنيم المدفون بالشرقية. ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٣١٥)، الأعلام للزركلي (١/ ٢٣٧).

(٣) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٣١١)، ديوان الإسلام (٣/ ٣٩١)، معجم المؤلفين (٢/ ١٣٢).

(٤) حيث يتصل نسبه إلى سعد بن عبادة الأنصاري رضي الله عنه . ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٣١١)، ديوان الإسلام (٣/ ٣٩١).

(٥) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٣١١)، ديوان الإسلام (٣/ ٣٩١)، معجم المؤلفين (٢/ ١٣٢).

(٦) كان الغنيمي شافعيا في بداية أمره، وحضر الجلة من مشايخ الشافعية، وأتقن المذهب، ودرس فيه، ثم إنه لما صار إلى البلاد الرومية وقلد تدريس فقه الحنفية بالمدرسة الأشرفية التي بصحراء مصر صار حنفيا. وقيل أنه تحول إلى المذهب الحنفي بأمر مولى من موالي الروم، حيث حظى الغنيمي عنده بحظوة لم يحظها أحد في عصره من العرب والروم، وأعطى المدارس العلية بمصر، والوظائف، والمعاليم ثم عاد إلى مصر. ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٣١١)(١/ ٣١٤).

(٧) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٣١٥)، معجم المؤلفين (٢/ ١٣٢)، طبقات النسابين (ص: ١٦٧).
وأما تاريخ ميلاده فقد قال هو عنه: "وأما تاريخ مولدي فلا أتحققه، لكن أذكر ما فيه تقريب له، وهو أني أدركت قتل محمود باشا (المقتول في مصر سنة خمس وسبعين وتسعمائة)، وكنت إذ ذاك صغير بالمكتب أتهجى، ولما شاع الخبر بقتله جاءني عمي أبو بكر وحملني على كتفه، وذهب بي إلى البيت، خشية علي. ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٣١١).

المطلب الثاني: حياته العلمية

لم تتعرض مصادر ترجمة الغنيمي لتفاصيل مراحل نشأته العلمية، وإنما تركز على مرحلة ما بعد النضج، وخاصة لما رحل إلى أرض الروم وحظي عند سلطانهم بحظوة لم يحظها أحد في عصره من العرب والروم، وتولى المدارس العلية بمصر، والوظائف والمعاليم. ثم عاد إلى مصر من طريق البحر إلى أن وصل إلى ثغر الإسكندرية، فانكسر المركب، وضاعت جميع أسبابه وكتبه إلا كتابا واحدا كان بيده، فخرج به من المركب، ثم سرق منه، وبقي صفر اليدين. وبعد ذلك أرسل إلى مفتي الروم، وعرفه بجميع ما حصل له، فعوضه عن بعض ذلك، وجدد له مراسيم بمدارسه، ووظائفه، واستمر بمصر، وعرض له في آخر عمره ثقل في سمعه حتى توفي به رحمه الله[١].

شيوخه:

أخذ الغنيمي عن كثير من علماء عصره من مختلف المذاهب[٢]، ومن أبرزهم:

١- الإمام شمس الدين البكري، الشيخ أبو المكارم محمد بن أبي الحسن محمد بن محمد من ذرية عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، البكري، الصديقي، الشافعي، الأشعري، المصري، حضر عنده الغنيمي دروس من الشفاء للقاضي عياض والشمائل، ودرس التفسير والتصوف وغير ذلك، (ت ٩٩٤هـ) [٣].

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٣١٤).

(٢) ذكر من شيوخه: شيخ الإسلام محمد الرملي، وشيخ الإسلام نجم الدين الغيطي والشيخ يوسف جمال الدين بن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والعلامة الشيخ يوسف النحوي، وشيخ الإسلام علي نور الدين الزيادي، والشيخان العالمان العاملان الشيخ محمد الخفاجي والشيخ أبو بكر الشنواني، والشيخ صالح البلقيني، والشيخ محمد النحراوي، والشيخ عبد الله السندي نزيل مكة، أخذ عنه رسالة الاستعارات وغالب شرحها للمولى عصام الدين، وشيخ الإسلام محمد البهنسي شارح البخاري، وأحمد بن عبد الحق السنباطي، والشيخ نور الدين العسيلي، والشيخ الفاضل أبو نصر الطبلاوي. ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٣١١).

(٣) من تصانيفه: وله جملة تصانيف منها شرح على مختصر أبي شجاع في الفقه، ورسالة في الاسم الأعظم، ورسالة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وله ثبت فيما رواه عن والده سيدي أبي الحسن البكري. ينظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر (ص: ٣٦٩).

٢- أحمد بن قاسم، الشيخ العلامة شهاب الدين العبادي، القاهري الشافعي، كان بارعاً في العربية والبلاغة والتفسير والكلام، أخذ عنه الغنيمي العربية بقراءته ألفية ابن مالك مرتين في داخل مقصورة الجامع الأزهر بين المغرب والعشاء، وأصول الفقه، جمع الجوامع غالبه في الدرس العام، (ت٩٩٤هـ) (١).

٣- برهان الدين، إبراهيم بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقمي، القاهري، الشافعي، لازمه الغنيمي زمانا كثيرا في البخاري وغيره، (ت٩٩٤هـ) (٢).

٤- نور الدين، علي بن محمَّد بن علي بن خليل، ابن غانم، من ذرية سعد بن عبادة سيد الخزرج، الخزرجي السعدي العبادي المقدسي الأصل القاهري المولد والسكن، الحنفي، حضر عليه الغنيمي في المطول مع حاشية الفناري، (ت١٠٠٤هـ) (٣).

تلاميذه:

أخذ عن الغنيمي كثير من طلبة العلم، وانتفع به أجلاء العلماء، وممن أخذ عنه:

١- الشيخ إبراهيم بن محمد بن عيسى المصري الشافعي الملقب برهان الدين الميموني، اللغوي، المفسر، (ت١٠٧٩هـ) (٤).

---

(١) له المصنفات الشهيرة كالحاشية المسماة الآيات البينات، على شرح جمع الجوامع، وحاشية على شرح الورقات، وحاشية على شرح المنهج، أخذ العلم عن: الشيخ ناصر الدين اللقاني، والشيخ شهاب الدين البرلسي المعروف بعميرة، وأخذ عنه الشيخ محمد بن داود المقدسي. ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة (٣/ ١١١).

(٢) من الأعيان الذين أخذوا عن شهاب الدين البلقيني، وقاضي القضاة شهاب الدين الفتوحي، المحيوي يحيى الوفائي قاضي الحضرة، والسيد الشريف يوسف بن عبد الله الأرميوني. ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة (٣/ ٨٠).

(٣) ولى المناصب الجليلة، كإمامة الأشرفية ومشيختها، ومشيخة مدرسة الوزير سليمان باشا، ومشيخة الإقراء بمدرسة السلطان حَسن ، وحج مرتين، ورحل إلى القدس ثلاث مرات، من تصانيفه: شرح نظم الكنز، سماه الرمز، وشرح الأشباه والنظائر، والشمعة في أحكام الجمعة. ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٣/ ١٨٠).

(٤) أخذ عن أبي بكر الشنواني، ومنصور الطبلاوي، وأحمد الغنيمي، وعنه أخذ أحمد بن أحمد العجمي، وعبد القادر البغدادي، وشاهين الحنفي، وتصانيفه كثيرة منها: حاشية على المختصر، وحاشية على المواهب اللدنية، وحاشية

٢- عبد الرحمن بن علي بن موسى الخياري، الشافعي، نزيل المدينة المنورة وخطيبها ومحدثها، (ت١٠٥٦هـ) (١).

٣- على بن عبد الواحد بن محمد، أبو الحسن، الأنصارى، السجلماسى، الجزائرى، توفي بالطاعون سنة (١٠٥٧هـ) (٢).

٤- محمد بن عبد الخالق المنزلاوى، الشافعى، الإمام العلامة الصالح الولي الزاهد (ت١٠٨٢هـ)(٣).

وقد أخذ عن الشيخ الغنيمي خلق كثير غير ما ذكرته، وتصدر عنه أئمة آخرون أجلاء.

على تفسير البيضاوي، وبعض تعليقات على شرح التلخيص للمولى عصام الدين المسمى بالأطول. ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٤٥).

(١) أخذ بمصر عن الجلة من المشايخ وشيوخه كثيرون منهم النور الزيادي وهو أجلهم ومنهم أبو بكر الشنواني وأحمد الغنيمي والشيخ محمد الخفاجي، وتصدر للإقراء بجامع الأزهر ولازمه جمع من أكابر الشيوخ وأخذوا عنه العلم منهم النور الشبراملسي وكان يثني عليه كثيرا. ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/ ٣٦٧).

(٢) ولد بثافلات ونشأ بسجلماسسة ثم رحل إلى فاس فأخذه عن الاستاذ الكبير نخبة الشرف السيد أبى محمد عفيف الدين عبد الله بن على بن طاهر الحسنى السجلماسى، و أبى عبد الله محمد أبى بكر الدلائى الصنهاجى، وحافظ العصر أبى العباس أحمد بن محمد المقرى التلمسانى، ثم رحل إلى الحج، ودخل مصر وأخذ بها عن الشهابين أحمد الغنيمى وأحمد بن عبد الوارث البكرى وعن النور على الاجهورى، ثم عاد إلى المغرب ووصل فاس ثم صار مفتيا بالجبل الاخضر، من مؤلفاته: منظومة جامعة الاسرار فى قواعد الاسلام الخمس، واليواقيت الثمينة فى العقائد، والاشباه والنظائر فى فقه عالم المدينة، وعقد الجواهر فى نظم النظائر، ونظم فى مسئلة الاوتاد والابدال. ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٣/ ١٧٣).

(٣) كان يختم فى كل سنة نحو عشرة كتب كبار فى فنون وقراءته تحت اللفظ لا يتعدى المقصود بالذات من الكتاب، ومن شيوخه البرهان اللقانى والنور الزيادى وسالم الشبشيرى وأحمد الغنيمى والنور على الحلبى، وعنه أخذا منصور الطوخى، وسليمان الشامى، وداود الرحمانى، وأحمد البشيشى، وأفلج فى آخر عمره بسبب كثرة انهماكه في الجماع، بحيث لا يتركه ليلا ولا نهارا وكان له عدة نساء وسرارى. ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٣/ ٤٨٧).

المطلب الثالث: آثاره العلمية

اشتغل الشيخ الغنيمي بعدة أنشطة علمية، منها: التدريس، والتأليف، لكنه في رحلة عودته من أرض الروم إلى مصر غرق به المركب في شواطئ الاسكندرية، فضاعت كتبه إلا كتابا واحدا كان بيده، فخرج به من المركب، ثم سرق منه[١]، فلعل هذا كان أعظم سبب في قلة مؤلفاته، وفيما يلي سرد لأهم مصنفاته[٢]:

- حاشية على مقدمة الامام محمد السنوسي المسماة بأم البراهين في أصول.
- رسالة في أن الله سبحانه قديم الذات والزمان، ردا على من اعترض عليه في خطبة حاشيتنا على أم البراهين حيث قلنا فيها ذلك.
- ومنها رسالة في تحرير النسب الأربع مع نقائضها المذكورة في أوائل المنطق .
- رسالة تتعلق بالخضر عليه السلام في أنه نبي أو ولي وفي نسبه وغير ذلك.
- ومنها رسالة في مباحث متفرقة.

وذكر أن له تآليف أخرى، شكك بعض طلابه في نسبتها إليه، وهي[٣]:

- كتاب ابتهاج الصدور في بيان كيفية الإضافة والتثنية والجمع للمنقوص والممدود والمقصور.
- وكتاب إرشاد الطلاب إلى لفظ باب الإعراب، وهو شرح الشعرانية في علم العربية.
- ولحاشية على شرح الاستعارات للمولى عصام.
- وحاشية على شرح إيسا غوجي للقاضي زكريا الأنصاري.
- وحواش نفيسة على طرر كتبه جرد منها في حال حياته، منها ما كتبه على شرح عقائد النسفي للتفتازاني، وما كتبه على شرح جمع الجوامع للمحلي، وما كتبه على شرح الأزهرية للشيخ خالد، وغير ذلك من الرسائل المقبولة[٤].

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٣١٤).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٣١٣)، ديوان الإسلام (٣/ ٣٩١)، الأعلام للزركلي (١/ ٢٣٧)، معجم المؤلفين (٢/ ١٣٢)، طبقات النسابين (ص: ١٦٧).

(٣) كان الشبراملسي يقول من رأى دروس الغنيمي وتقريره ودقة نظره لا يجوز نسبة هذه التآليف التي ألفها إليه لأن مقامه أجل منها مع أنها في غاية الدقة وحسن الصناعة. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٣١٥).

(٤) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٣١٣).

المبحث الثاني:

دراسة رسالة الغنيمي،

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عنوان الرسالة، وتوثيق نسبتها إلى المصنف.

المطلب الثاني: منهج المصنف.

المطلب الثالث: وصف النسخ الخطية

المطلب الأول: عنوان الرسالة، وتوثيق نسبتها إلى المصنف.

تعرض المصنف في مقدمة الرسالة إلى ذكر اسمه ونسبته وسبب تأليفه للرسالة، وموضوعها، مما يؤكد نسبتها إليه، ولكنه لم يتعرض لتسميتها وعنوانها فقال في مقدمتها: " وبعد: فيقول الفقير أحمد بن محمد الغنيمي الخزرجي الأنصاري: إنه لما منَّ الله تعالى عليَّ بالاجتماع على حضرة عين الأنصار، ورأس الأخيار، أكمل من تحلى بالعلوم في هذه الديار، بل هو المفرد في سائر الأقطار، المتمسك بلطف ربّه الباري، مولانا شيخ الإسلام أحمد الأنصاري، تشرفت بالتكلم معه في بحث النسب، فأسمعني درراً من ألفاظه منظومة ضمن التحرير، فعند ذلك تحركت لمطالعة ذلك البحث، وأردتّ جمع النّسب المتعلقة بالمفردات ونقائضها على وجه الضبط بالتحبير، حسبما دلّ عليه فكري الفاتر، ونظري القاصر، مع إغماض النظر عن النقد والردّ والاستدلال، مخافة أن يفضي ذلك إلى الكثرة المقتضية في الجملة إلى السآمة والإهمال، ورتبته على مقدمة، ومقصد، وخاتمة".

ومما يؤكد نسبة الرسالة إليه أيضا ما جاء في خاتمتها في النسخة (ج) حيث قال: "وليكن هذا آخر ما أردنا إيضاحه للطلاب، مع المحافظة على الاختصار وعدم الإطناب، راجيا أن يكون تذكرة لي عند ذوي الألباب، ونافعا لي في يوم الحساب، قاله وكتبه أحمد بن محمد الغنيمي الخزرجي الأنصاري لطف الله بمنه وكرمه في أواخر شعبان ١٠٣٠هـ.".

وقد ذكر لها في فهارس المخطوطات أكثر من عنوان حسب ما هو مثبت على غلاف كل نسخة بخط ناسخها، فعلى صفحة العنوان من النسخة (أ) كتب: "رسالة الغنيمي في النسبة المنطقية".

وعلى صفحة العنوان من النسخة (ب): "رسالة للشيخ الغنيمي في النسب المتعلقة بالمفردات ونقائضها".

وعلى صفحة العنوان من النسخة (ج): "هذه الرسالة للشيخ الغنيمي في بيان النسب بين الكليات".

وكل هذه العناوين تشير إلى مفهوم واحد، فالاختلاف بينها غير مؤثر.

المطلب الثاني: منهج المصنف.

يعتبر الكشف عن منهج المصنفين معين على فهم الأسلوب والمراد من كلامهم؛ لهذا كان الأحرى بكل مصنف أن يذكر منهجه في مقدمة كتابه كما فعل كثير منهم.

والإمام الغنيمي في هذه الرسالة لم يذكر منهجه العلمي بالتفصيل، وإنما أشار إجمالا إلى ما يلي:

- عدم الغوص في النقد والرد على الآراء والأقوال التي تحتاج إلى النخل والفحص والتمحيص.
- عدم الاستطراد في تتبع الأدلة والبراهين والحجج التي تقتضي البسط والإطناب الممل.
- ترتيب الرسالة على مقدمة، ومقصد، وخاتمة، وذلك حيث قال في المقدمة: "مع إغماض النظر عن النقد والردّ والاستدلال، مخافة أن يفضي ذلك إلى الكثرة المقتضية في الجملة إلى السآمة والإهمال، ورتبته على مقدمة، ومقصد، وخاتمة".

وأثناء دراسة وتحقيق هذه الرسالة توصلت إلى نقاط أخرى من جملة المنهج، وهي:

- الاعتناء بالتمثيل، حيث يذكر لكل مسألة علمية مثالا أو مثالين، ويبين وجه التمثيل والاستشهاد.
- لم يكثر من النقول عن العلماء، بل لم ينقل إلا النزر وجل نقله إما عن السيد الجرجاني أو السعد التفتازاني أو الدواني.
- يعتني بنسبة الأقوال إلى أصحابها والنقول إلى مصادرها.

تلك أهم سمات منهج المؤلف رحمه الله في هذه الرسالة.

المطلب الثالث: وصف النسخ الخطية

النسخة الأولى: (أ)

عنوان المخطوط: رسالة الغنيمي في النسبة المنطقية، **المؤلف**: الغنيمي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الغنيمي (سنة ١٠٤٤ هـ)، **القسم**: علم المنطق.

في بدايتها: هذه رسالة تتعلق بالبحث في النسبة المنطقية، للعالم العلامة الحبر البحر الفهامة مولانا شيخ الإسلام والمسلمين الشيخ أحمد بن محمد الغنيمي الخزرجي الأنصاري الشافعي نفعنا الله تعالى ببركاته في الدنيا والآخرة آمين، والحمد لله رب العالمين.

آخره: "وافق الفراغ من تنجيزه يوم الثلاثاء المبارك رابع عشرين محرم الحرام الذي هو من شهور سنة ألف ومائة وسبعين من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام على يد كاتبه لنفسه ولمن شاء الله تعالى بعده الفقير عبد الباري بن الشيخ نصر بن الشيخ عبد الباري بن الحاج محمد بن الحاج عبد الجليل بن الحاج عبد السلام العشماوي الرفاعي المالكي البتنوني عفا الله تعالى عنه آمين آمين".

الخط: نسخ.

عدد الأوراق: ٧

عدد الأسطر:٢٣ **القياس** ١٦×٢٢

مصدر المخطوط: المكتبة الأزهرية، **رقم المخطوط**: ١٢٤٤/٤٨٧٤١.

الناسخ: عبد الباري بن نصر العشماوي، **تاريخ النسخ**: ١١٧٠هـ.

وعليها تملك ونصه: "وقف وحبس هذا الكتاب العمدة الفاضل الشيخ محمد الأنباني ابن المرحوم الحاج محمد الأنباني ابن المرحوم حسين الأنباني، على طلبة العلم وقفاً صحيحاً شرعياً لا يباع ولا يوهب ولا يرهن، وشرط النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده لأصلح ذريته الأعلم منهم ثم لرجل مشهور بالعلم، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليمٌ".

وآخر نصه: "من من من من من فضله على عبده عبد الباري بن نصر العشماوي الرفاعي عفي عنه".

وعلى طرتها حواش منقولة من حاشية السيد، ونصها: "الدائمة: هي المحكوم فيها بالثبوت أو السلب ما دامت ذات الموضوع موجود، والدائمة المطلقة: هي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو بدوام سلب المحمول عن الموضوع، ما دام ذات الموضوع موجوداً.

قوله: والكلي الطبيعي موجود في الخارج أي: قد يكون موجوداً فيه، لا أنّ كل كلي طبيعي موجود في الخارج، إذ من الكليات ما هو ممتنع الوجود في الخارج كشريك الباري تعالى وتقدس، وما هو معدوم ممكن كالعنقا انتهى سيد حاشية القطب.

واعلم: الكليات ما لا يكون كلي آخر أعم منه، وإن جاز أن يكون مساوياً له، كالشيء والممكن العام المتساويين والمتبادلان من كون الشيء مندرجاً تحت شيء آخر، أن يكون أخص منه. سيد مطالع، بحث.

المطلقة العامة: هي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو لسلب المحمول عن الموضوع بالفعل من غير التعرض لقيد آخر، كقولنا بالإطلاق العام: كل إنسان متنفس، وبالإطلاق العام: لا شيء من الإنسان بمتنفس اهـ.

النسخة الثانية: **وهي نسخة (ب)**.

عنوان المخطوط: رسالة للشيخ الغنيمي في النسب المتعلقة بالمفردات ونقائضها، **المؤلف**: الغنيمي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الغنيمي (سنة ١٠٤٤ هـ)، **القسم**: علم المنطق.

أوله: إنه لما منّ الله عليّ بالاجتماع على حضرة عين الأنصار...أحمد الأنصاري، شرفت بالتكلم معه...

آخره: "هذا مما خطر لهذا الفكر الفاتر، والنظر القاصر، مع شغل البال [الأحواله] ولم أر من نبه عليه، وليكن هذا آخر ما أردنا إيضاحه للطلاب ليكون تذكرة لي بالدعاء بالعفو والعافية في الدنيا ويوم المعاد، وجعل الله سبحانه أقوالنا جارية على نهج الاستقامة

والسداد، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم".

الخط: نسخ.

عدد الأوراق: ٥

عدد الأسطر:٢٣ **القياس**16 × 22

مصدر المخطوط: المكتبة الأزهرية، **رقم المخطوط**: ٢٠٨٩/٩٧٦٣٥.

ضمن مجموع عدد أوراقه (١٣٠) ورقة، وعدد رسائل (١٣) منها:

رسالة في المنطق، للغنيمي، ورسالة في الاستخارة والاستشارة للمسافر، ورسالتان في الفقه الحنفي، ونور الشمعة في ظهر الجمعة، ورسالة في الأدعية، ونظم في الفقه الحنفي، ورسائل أخرى.

والمجموع: بدون ذكر للناسخ، وتاريخ النسخ.

وعليه تملك نصه: "اشترى هذا الكتاب أحمد أفندي بفضة [عشرين] علي الأبشيشي".

النسخة الثالثة: **وهي نسخة (ج)**.

العنوان: هذه الرسالة للشيخ الغنيمي في بيان النسب بين الكليات.

المكتبة: دار الكتب الوطنية بتونس

رقم الحفظ: رقم التسلسل (٤٧٥٦).

تقع في (١٢) لوح، في كل لوح (٢٣) سطرا، وفي كل سطر نحو (٨-١١) كلمة.

الخط مشرقي، بلون أسود، والعناوين باللون الأحمر، على الحواشي بعض التعليقات.

الناسخ: صالح بن المرحوم العلامة مفيد الطالبين صدر المدرسين نعمة الله الأشموني الأزهري الشافعي.

بدايتها: [بسم الله الرحمن الرحيم، حمداً لمن جلّت ذاته حمدا لمن جلت ذاته العرضية والإضافة، وصلاةً وسلاماً على سيّدنا محمدٍ المتجلي بأشرف الصفات، وعلى آله الكرام،

وصحبه السادة الفخام. وبعد: فيقول الفقير أحمد بن محمد الغنيمي الخزرجي الأنصاري: إنه لما منَّ الله عليَّ بالاجتماع على حضرة عين الأنصار]

وفي نهايتها: [وليكن هذا آخر ما أردنا إيضاحه للطلاب، مع المحافظة على الاختصار وعدم الإطناب، راجيا أن يكون تذكرة لي عند ذوي الألباب، ونافعا لي في يوم الحساب، قاله وكتبه أحمد بن محمد الغنيمي الخزرجي الأنصاري لطف الله بمنه وكرمه في أواخر شعبان ١٠٣٠هـ.

اعلم أن هذه الرسالة من جملة رسائل كنت حررتها حين تغربت بالديار الرومية، ثم عند وصولي إلى ثغر الاسكندرية انكسرت المركب وضاع جميع أسبابي وكتبي إلا جزءا واحدا بخطي فطلع معي، ثم سرق واستولى عليه بعض الناس في ذلك الثغر، وسمح بكتابة بعض ما فيه لبعض الموالي فكان من جملة ذلك هذه الرسالة فكتبتها فرأيت الناسخ قد نسخ ألفاظها وغير معانيها، فأعدت النظر فيها وحررتها وزدت على ذلك الأصل شيئا يسيرا حين أصلحتها، فليكن على هذا الاعتماد، فإنها الصواب إن شاء الله تعالى.

تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وهذا على ما وجد في أصله على يد العبد الفقير أحوج الخلق إلى الله صالح بن المرحوم العلامة مفيد الطالبين صدر المدرسين نعمة الله الأشموني الأزهري الشافعي عفى الله عنهما، آمين، وغفر لكاتبها وقارئها ومطالعها، وذلك برسم الصعر أحمد المغربي الأزهري لطف الله به آمين.

في غرة شهر رمضان المعظم قدره ١١١٠هـ].

نماذج من النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق

نماذج من النسخة (أ)الغلاف

اللوح الأول

اللوح الأخير

نموذج من النسخة (ب)

اللوح الأول

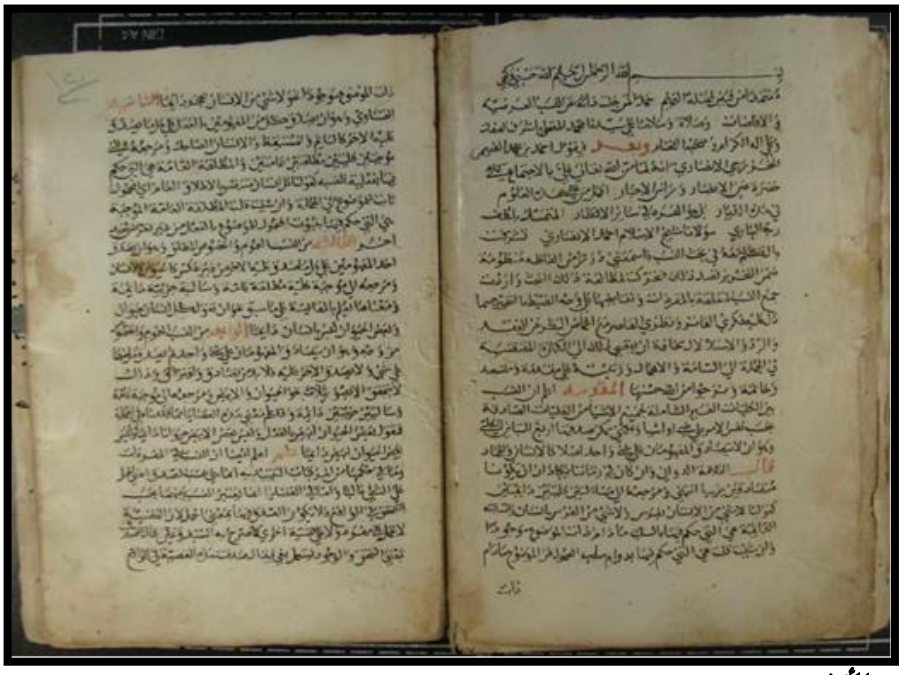

اللوح الأخير

نموذج من النسخة (ج)

الغلاف

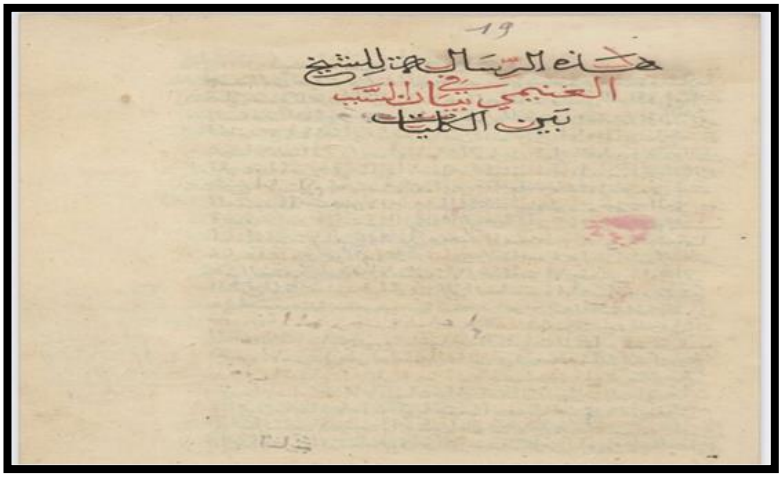

اللوح الأول

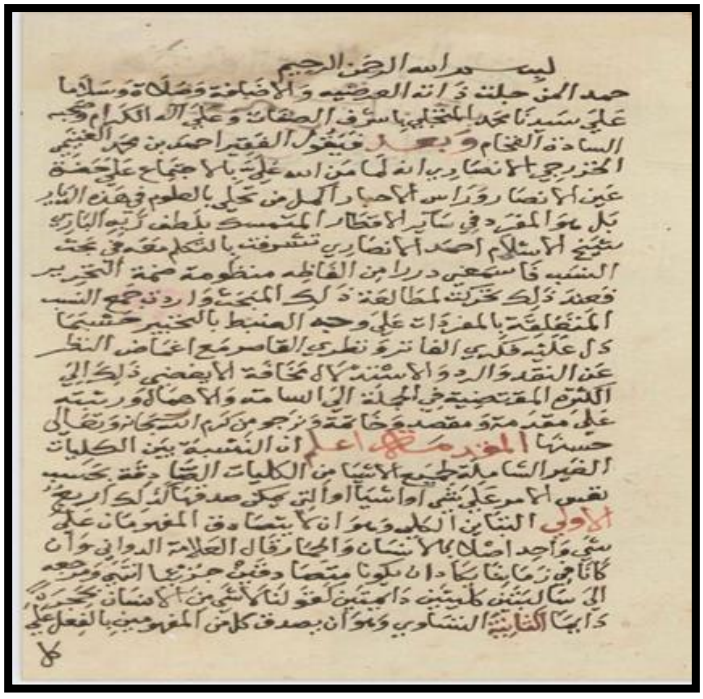

اللوح الأخير

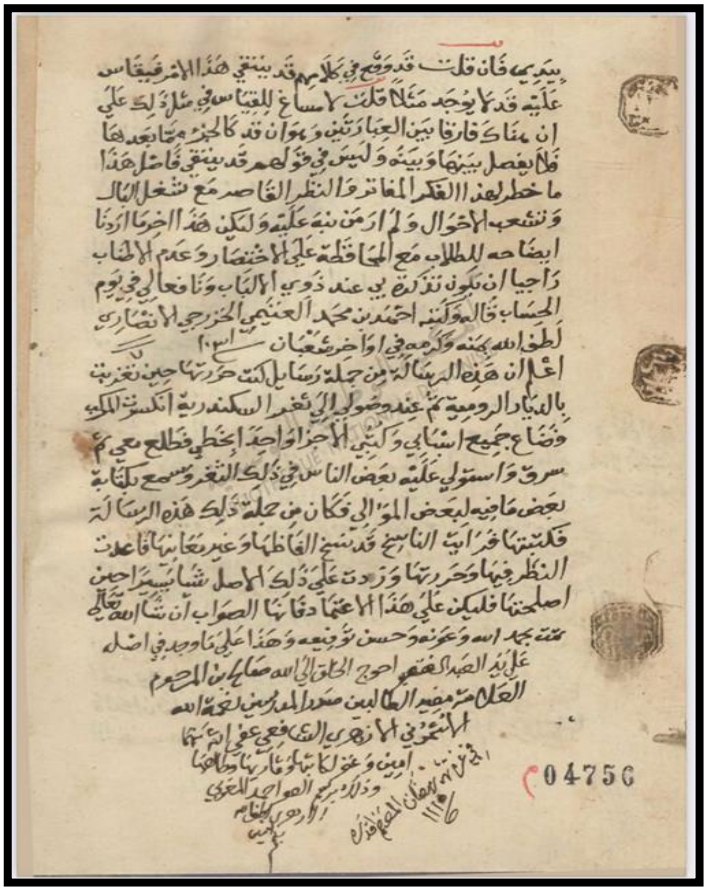

قسم التحقيق:

ويتضمن تحقيق رسالة الغنيمي في النسب المنطقية

من أولها إلى نهايتها.

بسم الله الرحمن الرحيم[١].

حمداً لمن جلّت ذاته [عن النسب العرضية والإضافات][٢]، وصلاةً وسلاماً على سيّدنا محمدٍ [المتحلي][٣] بأشرف الصفات، وعلى آله الكرام، وصحبه [السادة][٤] الفخام.

وبعد: فيقول [الفقير][٥] أحمد بن محمد الغنيمي الخزرجي الأنصاري: إنه لما منَّ الله [تعالى][٦] عليَّ بالاجتماع على حضرة عين الأنصار، ورأس [الأخيار][٧]، أكمل من تحلى [بالعلوم][٨] في هذه الديار، بل هو [المفرد][٩] في سائر الأقطار، المتمسك بلطف ربّه الباري، [مولانا][١٠] شيخ الإسلام أحمد الأنصاري[١١]، تشرفت بالتكلم معه في بحث النسب، فأسمعني درراً من ألفاظه منظومة [ضمن][١٢] التحرير، [فعند][١٣] ذلك [تحركت][١٤]

---

(١) في (أ) [وبه ثقتي] وفي (ب) [الله حسبي وكفى معتمداً من فيض فضله العميم].

(٢) في (ب): [عن النسب العرضية والإفاضات]. وفي (ج) [حمدا لمن جلت ذاته العرضية والإضافة]

(٣) في (ج) [المتجلي].

(٤) سقطت من (ب).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) سقطت من (ج).

(٧) في (ج) و (ب): [الأحبار].

(٨) في (ب) [بهذه بالعلوم].

(٩) في (ب): [الفرد].

(١٠) سقطت من (ج).

(١١) لم يبين الغنيمي من هو أحمد الأنصاري ولم ينسبه؛ لذا لم أترجم له.

(١٢) في (ج) [ضمة].

(١٣) في (ب): [قصد].

(١٤) في (ب): [فتحركت].

لمطالعة ذلك [البحث][١]، وأردتّ جمع النّسب المتعلقة بالمفردات [ونقائضها][٢] على وجه الضبط [بالتحبير][٣]، حسبما دلّ عليه فكري الفاتر، ونظري القاصر، مع إغماض النظر عن النقد والردّ والاستدلال، مخافة [أن يفضي][٤] ذلك إلى الكثرة المقتضية في الجملة إلى السآمة والإهمال، ورتبته على مقدمة، ومقصد، وخاتمة.

[ونرجو من كرم الله سبحانه وتعالى حسنها][٥].

(١) في (أ) و(ج): [المبحث].

(٢) سقط من (أ) و (ج).

(٣) في (ب) [بالتخيير].

(٤) في (ج) [أن لا يفضي].

(٥) سقطت من (أ) و في (ب) [ونرجو من الله حسنه].

المقدمة:

اعلم أن [النّسب] (١) بين الكليات الغير الشاملة لجميع الأشياء من الكليات الصادقة بحسب نفس الأمر على شيء أو أشياء، [أو التي](٢) يمكن صدقها [كذلك](٣) أربعٌ(٤):

[الأولى](٥): التباين الكلي(٦)، وهو أن لا يتصادق المفهومان على شيء واحدٍ أصلاً، كالإنسان [والحمار](٧)، قال العلامة الدواني(٨): وإن [كانا](٩) في زماننا(١٠) [يكاد أن](١١)

---

(١) في (ج) : [النسبة].

(٢) في (ب): [والتي].

(٣) سقطت من (ب).

(٤) النسبة بين كل معقولين تنحصر في أنواع أربعة، هي: المساواة، والتباين، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص من وجه، وبرهان حصر النسبة بين المعقولات في هذه الأربع: أن المعقولين إما أن لا يجتمعا البتة، أو لا يفترقا البتة، أو يجتمعا تارة، ويفترقا أخرى. ينظر: شرح الخبيصي على تهذيب المنطق للتفتازاني (ص:١٣٥).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) التباين: هو عدم اجتماع المعقولين في شيء البتة، كالإنسان والحجر، فإن كل ذات ثبتت لها الإنسانية، انتفت عنها الحجرية، كعكسه، فالنسبية بين الإنسان والحجر: التباين. ينظر: شرح قطب الدين الرازي على الشمسية للكاتبي (ص:٦١).

(٧) في (ب): [والجماد].

في حاشية (أ): "قال السيد: سواء أمكن تصادقهما عليه أو لا، فمرجعهما إلى سالبتين كليتين دائمتين" انتهى منه.

وفيها أيضاً: "وقد تكلم الناس على قوله: سواء أمكن تصادقهما" الخ اهـ.

(٨) هو: محمد بن أسعد، جلال الدين الصديق الدواني، بفتح المهملة وتخفيف النون، نسبة لقرية من كازرون، الكاروني الشافعي، القاضي بإقليم فارس، أخذ عن: المحيوي اللاري، وحسن بن البقال، وتقدم في العلوم سيما العقليات، وله مصنفات كثيرة مقبولة، منها: شرح التجريد للطوسي، وشرح التهذيب، وحاشية على العضد، (ت٩١٨هـ). ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٧/ ١٣٣).

(٩) في ب: [كان].

(١٠) في حاشية (أ): "أقول ذاك في زمانه، وأما في زماننا هذا سنة: ١٠٣١هـ إحدى وثلاثين بعد الألف فينبغي أن يكون التصادق كلياً ولو أدركه الدواني لجزم به، وما حاد، ولا عبر فيه بكاد" اهـ منه.

(١١) زاد في (أ): [يكادان].

يكونا متصادقين جزئياً، [انتهى[١]][٢]. ومرجعه[٣] [١/ب] إلى [سالبتين[٤]][٥] كليتين[٦] دائمتين، [كقولنا لا شيء من الإنسان بفرس، ولا شيء من الفرس بإنسان[٧]][٨].

[والسالبة الدائمة هي التي حكم فيها بالسلب ما دام ذات الموضوع موجوداً، وإن شئت قلت: [هي][٩] التي حكم فيها[١٠] بدوام سلب المحمول عن الموضوع ما دام[١١] ذات الموضوع موجوداً، نحو: لا شيء من الإنسان بحجرٍ دائماً] [١٢].

---

(١) لم أقف على مصدره.

(٢) سقط من (أ).

(٣) في حاشية (أ): "على وجه الظرافة واللطافة" اهـ منه.

(٤) أي قضيتين حمليتين سالبتين، وذلك لأن القضية تنقسم ابتداء إلى قسمين:

القسم الأول القضية الحملية وهي: ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه، وهي على قسمين أيضاً:

- موجبةٌ: وهي ما كان الحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع، مثل: كلّ فاكهة نباتٌ، وبعض النبات تفاحٌ، فالحكم في هاتين القضيتين إيجابي، والعلاقة بين الموضوع والمحمول ثابتة، ولهذا كانت موجبة.
- سالبةٌ: وهي ما كان الحكم فيها بانتفاء ثبوت المحمول للموضوع، مثل: بعض المعدن ليس بذهب، فالحكم هنا سلبي، والعلاقة بين الموضوع والمحمول منفيةٌ، فالقضية تكون سالبة.

القسم الثاني القضية الشرطية وهي: ما تركبت من جزأين ربط أحدهما بالآخر بأداة شرط أو عناد.

ينظر: شرح الرازي للشمسية (ص: ١٥وما بعدها)، إيضاح المبهم للدمنهوري (ص:٦١-٦٣).

(٥) في (ب): [مسألتين].

(٦) القضايا باعتبار السور عند المناطقة نوعان: النوع الأول: القضية العارية عن السور، سواء كانت شخصية أو مهملة، فهذه تناقضها بحسب الكيف، أي إن كانت سالبة كان نقيضها موجبا والعكس.

النوع الثاني: القضية المسورة، والسور هو اللفظ الدال على كمية الأفراد، فالقضية المسورة إما كلية، أو جزئية، أو شخصية، أو مهملة، وكل واحدة من هذه إما موجبة، وإما سالبة، فهي ثمانية أقسام، وتناقضها بضد سورها، أي تعوض عن سورها سورا يناقضه. ينظر: مغني الطلاب شرح متن إيساغوجي للأبهري (ص:٤٧)، وتهذيب المنطق للتفتازاني (ص:٩).

(٧) برهان ذلك أن السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية بخلاف الموجبة الكلية التي لا تنعكس كلية، فإذا صدق قولنا لا شيء من الإنسان بفرس صدق قولنا لا شيء من الفرس بإنسان.

(٨) ما بن المعكوفتين سقط من (ب)، وهو في حاشية (أ)، وفي نسخة (ج): [كقولنا لا شيء من الإنسان بحجر دائما].

(٩) في (أ): [وهي].

(١٠) زاد في (ب): "بالسلب ما دام ذات الموضوع موجوداً، وإن شئت قلت: هي التي حكم فيها".

(١١) [١/ب].

(١٢) قوله: [والسالبة الدائمة ....بحجر دائما] سقط من (ج).

الثانية: التساوي[١]، وهو أن يصدق كل من المفهومين [بالفعل][٢] على /[٣] كلّ ما [صدق][٤] عليه الآخر، كالنائم والمستيقظ، والإنسان [والناطق][٥].

ومرجعه إلى موجبتين كليتين مطلقتين عامتين[٦]، والمطلقة العامة[٧]: هي التي حكم فيها بفعلية النسبة، كقولنا: كل إنسان متنفس بالإطلاق العام، أي: المحمول ثابت للموضوع في الجملة.

[وإن شئت قلت: المطلقة العامة الموجبة هي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع بالفعل من غير تعرض لقيد آخر][٨] [نحو: كل نائم مستيقظ وكلّ مستيقظ نائمٌ وسيأتي إيضاحه][٩].

---

(١) المساواة أو التساوي: عدم افتراق المعقولين في شيء البتة، كالإنسان والناطق، فإن كل ذات ثبتت لها الإنسانية ثبتت لها الناطقية، كعكسه. ينظر: شرح الخبيصي على تهذيب المنطق للتفتازاني (ص:١٣٥).

(٢) في (ب): [بالعقل].

(٣) النسخة (ج) [نهاية ل١]

(٤) في (ب): [يصدق].

(٥) في (ب): [والضاحك].

(٦) تنقسم القضايا باعتبار الموجهات إلى أربعة أقسام تختلف أحكامها وعكوسها ونقائضها، وهي:

القسم الأول: الضروريات الخمس ، وهي: الضرورية المطلقة، والمشروطة العامة، والمشروطة الخاصة، والوقتية، والمنتشرة.

القسم الثاني: الدوائم الثلاث وهي: الدائمة المطلقة، والعرفية العامة، والعرفية الخاصة.

القسم الثالث: الممكنتان، وهي: الممكنة العامة، والممكنة الخاصة.

القسم الرابع: المطلقات الثلاث، وهي: المطلقة العامة، والوجودية اللادائمة، والوجودية اللاضرورية.

ينظر: المطلع شرح إيساغوجي لزكريا الأنصاري (ص:٢٠٣-٢٠٧).

(٧) في (ج): [التامة].

(٨) ما بين المعكوفتين سقط من (أ).

(٩) سقط من (أ) (ج).

الثالثة[١]: العموم والخصوص [المطلق][٢] [٣]، وهو أن يصدق [أحد المفهومين] أحدهما[٤] على كل ما صدق عليه الآخر [من غير] [٥] عكس، كالحيوان والإنسان.

ومرجعه إلى موجَبة كلّية مطلقة عامة، وسالبة جزئية دائمة، ومعناهما[٦] يعلم بالمقايسة على ما سبق، نحو [أن تقول][٧]: كل إنسان حيوانٌ، وبعض الحيوان ليس بإنسان دائماً.

[والرابعة من النسب][٨]: العموم والخصوص من وجه، وهو أن يتصادق المفهومان على شيء واحدٍ ثم يصدق كل منهما على شيء ولا يصدق الآخر عليه، فلا بدّ [فيه][٩] من تصادق وافتراق [من الجانبين][١٠]، وذلك لا يتحقق إلا بصور ثلاث، نحو: الحيوان والأبيض. ومرجعه إلى موجبة [جزئية مطلقة][١١] عامة، وسالبتين [٢/أ] جزئيتين [دائمتين][١٢]، [نحو قولك: بعض الحيوان أبيض بالفعل، وليس بعض الأبيض حيواناً دائماً، وليس بعض الحيوان أبيض دائماً][١٣].

---

(١) زاد في (ب): [من النّسب].

(٢) في (ج): [والمطلق].

(٣) العموم والخصوص المطلق: هو أن يكون أحد المعقولين يفارق صاحبَه، والآخر لا يمكن أن يفارقه، كالحيوان والإنسان، فإن الحيوان يفارق الإنسان؛ لوجوده دونه في الفرس والبغل مثلاً، والإنسان لا يمكن أن يفارق الحيوان؛ إذ لا إنسان إلا وهو حيوان، فلا يفارق الإنسانُ الحيوانَ بحال، فالحيوان أعمّ مطلقاً، والإنسان أخصّ مطلقاً، فالنسبة بينهما: العموم والخصوص المطلق. والثانية: أن يكون كل منهما يفارق الآخر في بعض الصور، مع أن المفروض الاجتماع في بعضها، فهما اللذان بينهما العموم والخصوص من وجه، كالإنسان والأبيض. ينظر: شرح قطب الدين الرازي على الشمسية للكاتبي (ص:٦١).

(٤) في (أ): [أحدهما].

(٥) سقط من (ج).

(٦) في (ب): [ومعناها].

(٧) سقط من (أ).

(٨) في (أ) [الرابعة] وفي (ب) [الرابعة: من النّسب].

(٩) سقطت من (ب).

(١٠) [من الجانبين] سقطت من (ب).

(١١) [جزئية مطلقة] سقطت من (ب).

(١٢) في (ب): [دائمةٌ].

(١٣) ما بين المعقوفتين تأخر في (ب) عن قوله: [وقد علم معنى هذه القضايا مما قدمناه في الجملة]، وفي (ج) زيادة: [فتقول: بعض الحيوان أبيض بالفعل، وليس بعض الأبيض حيوانا دائما، وليس بعض الحيوان أبيض دائما].

وقد علم معنى هذه القضايا مما قدمناه في الجملة.

[مطلب النسب في المفردات وما في حكمها بحسب الصدق أعني في الحمل والقضايا بحسب التحقيق] (١).

ثم اعلم أيضاً أن النسب في المفردات وما في حكمها من المركبات التقييدية إنما [هي] (٢) بحسب الصدق، أعني: الحمل على الشيء غالباً، وأما في القضايا فإنما يعتبر النسب [بينها](٣) بحسب التحقق في الواقع، فلا يكون الصدق فيها بمعنى الحمل؛ لأن القضية لا تحمل على مفرد /(٤) ولا على [قضية أخرى](٥)، كما صرح به السيد(٦)(٧) وغيره، قال: [و](٨)الصدق بمعنى التحقق والوجود يستعمل بفي، فيقال: صدقت هذه القضية في الواقع(٩)، والصدق بمعنى الحمل يستعمل بعلى، فيقال: للكاتب إنه صادق على الإنسان، أي: محمول عليه(١٠).

---

(١) هذا العنوان من حاشية النسخة (ج).

(٢) في (ج): [هو].

(٣) في (ب): [بينهما].

(٤) النسخة (ج) [نهاية ل٢]

(٥) في (ج): [قضية قضية أخرى].

(٦) هو: علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني، له تصانيف مفيدة، منها: شرح المواقف للعضد، وشرح التجريد للنصير الطوسي، شرح القسم الثالث من المفتاح، وحاشية المطول، وحاشية المختصر، وحاشية الكشاف؛ لم يتم، وله رسالة في تحقيق معنى الحرف، توفي بشيراز سنة (٨١٤هـ). ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٥/ ٣٢٨)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/ ٤٣٢).

(٧) قال الجرجاني في حاشيته على تحرير القواعد المنطقية (ص: ٢٢١): "فإن قلت التناقض قد يجري في المفردات وأطراف القضايا كما مر في مباحث النسب الأربع من نقيضي المتساويين وغيرهما كما سيأتي في عكس النقيض فلا يصح تخصيصه بالقضايا، قلت المقصود ها هنا تناقض القضايا لأن الكلام في أحكامها، وأما تناقض المفردات الواقعة في أطراف القضايا فتعرف بالمقايسة، فلا حاجة إلى إدراجه في تعريف التناقض هاهنا".

(٨) سقطت في (ب).

(٩) [٢/أ].

(١٠) لم ينسب المقولة، ولم أقف عليها.

[المقصد][١]:

اعلم أن [بين][٢] نقيضي المتباينين [من النسب][٣] التباين الجزئي، ومعناه: أنه في بعض الصور قد يكون بينهما تباينٌ كلي، كلا موجود ولا معدوم [النقيضين][٤] لموجود ومعدوم، فإنهما [متباينان][٥] تبايناً كلياً، فلا يتصادقان على شيء واحدٍ أصلاً؛ ولهذا [صحّ][٦] عقد السالبتين المتقدمتين فيقال: [لا شيء][٧] من اللاموجود بلا معدوم [دائماً][٨]، ولا شيء من [اللامعدوم][٩] [بلا وجود][١٠] دائماً.

هذا وربما [رأيت][١١] في كلام بعض المحققين التمثيل باللاوجود واللاعدم فأحمله على أن المراد فيهما اللاموجود واللامعدوم، كما مثلنا، فإن اللاوجود واللاعدم قد يصدقان على أفراد الحيوان مثلاً، فلا تغفل.

وفي البعض [الآخر][١٢] العموم من وجه كما في اللاإنسان [٢/ب] واللافرس [النقيضين][١٣] لإنسان وفرس، فإنهما يتصادقان على السبع مثلاً، [فهو][١٤] لا إنسان ولا فرس، ويصدق لا إنسان على [الفرس][١٥]، فهو لا إنسان، ولا يصدق عليه لا فرس،

---

(١) في (ب): [القصد].
(٢) سقطت في (ب).
(٣) سقط من (أ).
(٤) في (ب): [النقيض].
(٥) في (ب): [يتباينان].
(٦) في (ب): [نسخ].
(٧) سقطت في (ب).
(٨) سقطت في (ب).
(٩) في (ب): [اللاموجود].
(١٠) في (ب): [معدوم].
(١١) سقطت من (ب).
(١٢) في (ب): [وفي بعض الصور الأخرى].
(١٣) في (ب): [والنقيض].
(١٤) زاد في (ب): [فإنه].
(١٥) في (ب): [لا فرسٌ على الإنسان].

ويصدق لا فرس على الإنسان، فهو لا فرس، ولا يصدق عليه لا إنسان؛ ولهذا يصح عقد القضايا الثلاثة السابقة في [المقدمة][١] فتقول: بعض اللاإنسان اللافرس بالإطلاق العام، [بعض][٢] اللافرس ثابتٌ بلا /[٣] إنسان في الجملة، فهذه موجبة جزئية مطلقة عامة، وتقول: ليس بعض اللاإنسان باللافرس دائماً، [وليس بعض اللافرس باللاإنسان] [٤] دائماً، فهاتان سالبتان جزئيتان [دائمتان][٥].

ثم ما [ذكرنا] [٦] في معنى التباين الجزئي هو المشهور [فيما بينهم][٧]، وفي حفظي عن السعد[٨] أنه ربما [أطلق][٩] على ما يكون بينهما تباين كلي في بعض الصور وفي البعض الآخر العموم[١٠] والخصوص المطلق، فاحفظه فإنه ينفعك في بحث النسب بين القضايا[١١].

وأما النسبة بين نقيض كل من المتباينين وعين الآخر كاللا إنسان والفرس، فهي العموم المطلق، فيتصادقان على الفرس، فهو لا إنسان وفرس، وينفرد الأعم وهو النقيض بالصدق على السبع، فهو لا إنسان ولا يصدق عليه العين وهو الفرس؛ إذ لا يلزم من صدق الأعم

---

(١) سقطت في (ب).

(٢) في (أ) و(ب) [يعني].

(٣) النسخة (ج) [نهاية ل٣]

(٤) في (أ): [وبعض اللافرس ليس بالا إنسان].

(٥) في (ب): [دائمتان فهتان سالبتان جزئيتان].

(٦) في (ج) [ذكرناه].

(٧) سقطت من (أ).

(٨) هو: سعد الدين، مسعود بن القاضي عمر بن المولى الأعظم برهان الدين عبد الله بن الإمام الرباني شمس الحق والدين القاري، التفتازاني السمرقندي، أخذ عن عضد الدين الإيجي، والقطب الرازي، والقطب الشيرازي، وعنه أخذ: علاء الدين الرومي، وحيدر الشيرازي، وعلاء الدين البخاري، له كتاب شرح على كتاب (تنقيح الأصول)، وحاشية على شرح العضد على مختصر المنتهى، توفي سنة (٧٩٢هـ). ينظر: الدرر الكامنة: (٣٥٠/٤)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢/ ٢٨٥).

(٩) في (ج) [يطلق].

(١٠) [٢/ب].

(١١) ينظر: شرح التفتازاني على الشمسية (ص:١٧٨).

على شيء صدقُ الأخص عليه، [وبهذا صحّ][١] في هذا المقام [عقد][٢] القضيتين السابقتين، فتقول: كل فرس لا إنسان بالإطلاق العام، يعني: أن لا إنسان ثابت للفرس في الجملة، وإن شئت قلت كل لا إنسان فرس، أي: الفرس ثابت للإنسان في الجملة، فهذه [٣/أ] قضية كلية مطلقة عامة، وتقول بعض اللاإنسان ليس بفرس دائماً، فهذه قضية سالبة جزئية [دائمة][٣].

وعبارة السيد في هذا المقام: "وأحد المتباينين أخص من نقيض الآخر" انتهى[٤]، وقد توقف [فيه بعض الأفاضل][٥] بنحو: لا زوج وفرد، فإنه في هذه المادة ليس النقيض [وهو لا زوج][٦] أعمّ؛ إذ لا يصدق لا زوج على غير الفرد، قال: فينبغي أن يكون بينهما في هذه المادة المساواة، [فيشكل كلام السيد][٧].

[فأجاب][٨] عن ذلك حضرة مولانا شيخ الإسلام وعلامة الأنام أحمد الأنصاري المتقدم [ذكره][٩]: بأنا لا [نسلم][١٠] عدم /[١١] صدق النقيض على شيء غير الفرد بل هو صادق عليه وعلى أفراد الحيوان مثلاً.

---

(١) في (ب): [ولهذا يصحُ] وفي (ج) [ولهذا صح].
(٢) في (ب): [عند].
(٣) سقطت من (ب).
(٤) في (ب): [انتهت]. ينظر: حاشية الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية (ص:١٣١).
(٥) في (ب): [فيها بعض الأذكياء]، وفي (ج) [فيها الأفاضل].
(٦) سقط من (أ).
(٧) سقط من (أ).
(٨) في (ج) [وأجاب].
(٩) سقط من (أ).
(١٠) في (ب): [نعلم].
(١١) النسخة (ج) [نهاية ل٤]

ثم أوردت عليه حفظه الله[١] بعد الجواب [المتقدم][٢] بذلك نحو: متحرك ولا ساكن، فأجاب على السرعة بأن: لا ساكن يصدق على الحركة ولا يصدق عليها [متحرك][٣]، وكذا الكلام في الوجود ولا عدم فإنّ لا عدم يصدق على الموجود ولا يصدق عليه الوجود. [فليتأمل] [٤].

نعم، يرد الاعتراض بنقيض أحد المتساويين مع عين الآخر نحو لا إنسان وضاحك، فإن بينهما التباين، وليس بين نقيض كل وعين الآخر العموم المطلق، فإن نقيض ضاحك لا ضاحك، وهو مساو للإنسان، وإن شئت[٥] قلت: فإن نقيض لا إنسان هو [الإنسان][٦] وهو مساو لضاحك.

[وأجيب][٧] بتخصيص الدعوى بما إذا لم يدخل السلب في إحداهما، هذا ما يتعلق بنقيض [المتساويين مع عين الآخر، نحو: لا إنسان وضاحك فإن بينهما التباين][٨] وبأحدهما مع عين الآخر. وأما النسبة بين [نقيضي][٩] المتساويين كاللا إنسان واللا ناطق واللا نائم واللا مستيقظ [٣/ب] [فالتساوي][١٠] أيضاً، ولهذا يصحّ عقد القضيتين السابقتين فتقول: كل لا نائم لا مستيقظ، وكل لا إنسان لا ناطق بالإطلاق العام.

فإن قلت: كيف يكون النائم والمستيقظ متساويين؟

قلت: قال السيد [عليه الرحمة][١١]: "المعتبر فيهما صدق كل منهما على جميع أفراد الآخر، ولا يلزم من ذلك أن يصدقا معاً في زمان واحد، فإن النائم والمستيقظ متساويان مع امتناع

---

(١) زاد في (ب): [سبحانه وتعالى].
(٢) سقط من (أ) و(ج).
(٣) في (أ): [متحرك].
(٤) سقط من (أ) و(ب).
(٥) [٣/أ].
(٦) في (ج) [إنسان]
(٧) في (ب): [ويجابه].
(٨) ما بين المعقوفتين سقط من (أ)، وكذلك سقط من(ج) إلا كلمة [المتباينين].
(٩) في (ج) [نقيض].
(١٠) في (ب): [فهي التساوي].
(١١) في (ب): [رحمه الله تعالى].

اجتماعهما في زمان واحد، وربما يقال التساوي إنما هو بين النائم في الجملة، والمستيقظ في الجملة، فالنائم في حال نومه يصدق [عليه][١] أنه مستيقظ في الجملة [وإن لم يصدق عليه أنه مستيقظ في حال نومه، وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال يقظته أنه نائم في الجملة وإن لم يصدق عليه أنه نائم في حال /[٢] اليقظة][٣]، [فالمتساويان][٤] يصدق كل منهما على جميع أفراد الآخر في زمان صدق الآخر عليه، وقس على ذلك [الصدق المعتبر في العموم مطلقا][٥] [والعموم] [٦] من وجه"[٧]، انتهى كلامه عليه الرحمة [والرضوان][٨].

[وأما النسبة][٩] بين نقيض كل من المتساويين وعين الآخر [فالتباين][١٠] الكلي، كاللاإنسان[١١] والناطق فإنهما لا يتصادقان على شيء واحد أصلاً، [وبهذا][١٢] صحّ عقد السالبتين بينهما، فنقول: لا شيء من اللاإنسان [ناطق][١٣] دائماً، ولا شيء من الناطق باللاإنسان (دائماً)[١٤]، [هذا][١٥] ما يتعلق بالنسبة بين نقيضي المتساويين وبين نقيض كل منهما مع عين الآخر.

---

(١) سقط من (ب).
(٢) النسخة (ج) [نهاية ل٥].
(٣) سقط من (أ) و(ب).
(٤) في (أ) و(ب): [والمتساويان].
(٥) في (أ) [القصد المعتبر؛ لأن المعتبر في العموم مطلقا].
(٦) سقط من كل النسخ وأضفته من مصدر النقل.
(٧) حاشية الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية (ص:١٢٢).
(٨) سقط من (ج).
(٩) في (أ): [والنسبة].
(١٠) في (أ) و(ب) [التباين].
(١١) في (ب): [فاللاإنسان].
(١٢) في (ج) [ولهذا].
(١٣) في (ج) [فناطق].
(١٤) سقطت في (ب).
(١٥) في (ب): [وإنما هذا].

وأما النسبة بين نقيضي اللذين بينهما عموم من وجه فالتباين الجزئي على ما عرفت سابقاً، ففي بعض الصور قد يكون تباين [كلي][١]، كإنسان ولا حيوان، فإنه متى صدق أحدهما لا يصدق الآخر أصلاً، ولهذا يصحّ عقد السالبتين على ما سبق [٤/أ] فلا حاجة إلى التطويل بإعادته، مع أن بين عينيهما وهما لا إنسان وحيوان العموم والخصوص من وجه فيتصادقان على الفرس، وينفرد لا إنسان في[٢] [الشجر][٣] مثلاً، [فيصدق عليه ولا يصدق عليه حيوان، وينفرد حيوان في الإنسان فيصدق عليه حيوان، ولا يصدق عليه لا إنسان][٤]، ولهذا يصح انعقاد القضايا الثلاث السابقة، فتنبه.

وفي بعض الصور قد يكون بينهما عموم [وخصوص][٥] من وجه، كما في لا حيوان ولا أبيض فيتصادقان [مثلا][٦] على عظمٍ أسودٍ، وينفرد لا حيوان في عظم أبيض فيصدق عليه لا حيوان ولا يصدق عليه لا أبيض، وينفرد لا أبيض بصدقه على حيوان أسود، فقد تحقق العموم والخصوص من وجه بين هذين النقيضين، مع أن بين عينهما وهما الحيوان [والأبيض][٧] العموم من وجه.

[وأما النسبة][٨] بين كل من [هذين][٩] النقيضين وعين الآخر /[١٠] [فالعموم][١١] من وجه

---

(١) سقط من (أ) و(ب).

(٢) [٣/ب].

(٣) في (ب): [البحر].

(٤) في (أ) [فيصدق ولا يصدق حيوان، وينفرد حيوان في اللاإنسان فيصدق عليه حيوان، ولا يصدق عليه لا إنسان] وفي (ب): [فيصدق عليه حيوان ولا يصدق عليه لا إنسان].

(٥) سقط من (أ).

(٦) سقط من (أ).

(٧) في (أ) و(ب) [واللاأبيض].

(٨) في (أ): [والنسبة].

(٩) في (ب): [ذلك].

(١٠) النسخة (ج) [نهاية ل٦].

(١١) في (أ) و(ب) [عموم].

تارة كما في الحيوان مع لا أبيض، فإنهما [يتصادقان][١] على الحيوان الأسود وينفرد الحيوان بالصدق على حيوان أبيض، فيصدق عليه ولا يصدق عليه لا أبيض، [وينفرد لا أبيض][٢] بالصدق على حجر أسود، فيصدق عليه لا أبيض ولا يصدق عليه حيوان الذي هو العين، [فقد][٣] تحقق العموم من وجه بين عين أحد النقيضين، [وهي][٤] حيوان [وبين][٥] النقيض الآخر وهو لا أبيض؛ ولهذا يصحّ عقد القضايا الثلاث السابقة، فلا تغفل عنها، وارجع إليها فإنها الضابط.

[وفي بعض الصور قد يكون بينهما عموم وخصوص مطلقا][٦] [كما في الحيوان والإنسان، فالإنسان هو النقيض][٧]، والحيوان عين النقيض الذي [٤/ب] هو لا حيوان].

وإيضاحه: أن لا إنسان وحيوان بينهما العموم والخصوص من وجه [كما سبق بيانه][٨]، [ونقيضهما إنسان واللا حيوان][٩] [متباينان وأحد هذين النقيضين كإنسان مع عين الآخر وهو حيوان بينهما عموم مطلقاً وهو الفرض فنقول: إن نقيض الأخص كالإنسان أعم من نقيض الأعم كالحيوان، ونقيض الأعم كالحيوان أخص من نقيض الأخص، كالإنسان، فهي على التعاكس، يعني: أن كل ما يصدق عليه نقيض الأعم صدق عليه نقيض الأخص، وليس كلما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم، مثلاً لا إنسان الذي هو الأخص يصدق على الحمار مثلاً ولا يصدق عليه نقيض الأعم وهو لا حيوان.

وأما النسبة بين نقيض الأعم وهو لا حيوان وعين الأخص وهو الإنسان فالمباينة الكلية، فلا يصدق شيء منهما على الآخر، وإلا لزم وجود الخاص بدون العام، والنسبة بين عين

---

(١) في (ب): [لا يتصادقان].
(٢) سقطت من (ب).
(٣) في (ج) [وقد].
(٤) في (ج) [وهو].
(٥) في (أ) و(ب) [وعين].
(٦) في (أ) [وتارة أخرى العموم والخصوص المطلق].
(٧) في (ب): [كما في الحيوان واللاإنسان، فاللاإنسان هو النقيض].
(٨) سقط من (أ).
(٩) في (ج) [ونقيضاهما وهما لا حيوان وإنسان].

الأعم وهو حيوان ونقيض الأخص وهو لا إنسان عموم من وجه.

بقي الكلام على النسبة بين نقيضي اللذين بينهما عموم مطلقاً نحو الإنسان والحيوان، وهي العموم المطلق كاللاإنسان واللاحيوان فيتصادقان على الحجر، وينفرد اللاإنسان عن اللاحيوان في الفرس، فيصدق عليه اللاإنسان، ولا يصدق اللاحيوان] (١).

[والنسبة بين عين الأعم كالحيوان، ونقيض الأخص كلا إنسان، عموم من وجه، فيتصادقان على الفرس وينفرد الحيوان عن اللاإنسان في إنسان [٥/أ]، وينفرد اللا إنسان عن أن اللاحيوان في الفرس فيصدق عليه اللاإنسان ولا يصدق اللاحيوان، والنسبة بين عين الأعم كالحيوان ونقيض الأخص الحيوان في الحجر] (٢).

[وأما النسبة](٣) بين [نقيض الأعم](٤) وعين الأخص كاللاحيوان [والإنسان](٥) [فالتباين](٦) الكلي، [فلا شيء](٧) من اللاحيوان بإنسان دائماً، ولا شيء من الإنسان باللا حيوان

---

(١) ما بين المعكوفتين سقط من (ب) وفي(ج) بدله: [متباينان وأحد هذين النقيضين كالإنسان مع عين الآخر وهو حيوان بينهما العموم المطلق، فليتدبر.

وتارة أخرى عموم مطلق كما في الحيوان مع اللاإنسان، فإن بينهما عموما من وجه فيتصادقان، على الفرس، وينفرد اللاإنسان بالصدق على الشجر فيصدق عليه لا إنسان، ولا يصدق عليه الحيوان، وينفرد الحيوان بالصدق على الإنسان فيصدق عليه، ولا يصدق اللاإنسان، فقد تحقق العموم من وجه بينهما مع أن بين عين أحدهما وهو الحيوان ونقيض الآخر وهو إنسان مثلا العموم المطلق؛ ولهذا يصح عقد القضيتين السابقتين.

بقي الكلام على النسبة بين نقيضي اللذين بينهما عموم مطلق نحو الإنسان والحيوان، وهي العموم المطلق كلا إنسان واللاحيوان فإنهما يتصادقان على الحجر، وينفرد نقيض الأخص وهو لا إنسان على نقيض الأعم وهو لا حيوان في الفرس مثلا فيصدق عليه / [نهاية ل٧]. لا إنسان ولا يصدق لا حيوان].

(٢) سقط من (ج).

(٣) في (أ) و(ب) [والنسبة].

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في (ج) [مع الإنسان].

(٦) في (أ)و(ب) [التباين].

(٧) في (ب): [فيقول لا شيء].

دائماً[١]، [فيصح عقد السالبتين على ما سبق إيضاحه] [٢].

[هذا ما تصيدته من مجموع كلامهم منطوقا ومفهوما][٣]، ولعله على هذا الوجه الحسن لا يوجد مجموعاً في كتاب، وإن كان هو من الواضح [الجلي][٤] عند ذوي الألباب.

(١) زاد في ب: [فيصح عند السالبتين، على ما سبق إيضاحه].
(٢) سقط من (أ) و(ب).
(٣) في (أ) و(ب) [هذا قصدته من مجموع كلماتهم منطوقاً ومفهوماً].
(٤) سقط من (ب).

الخاتمة

ونسأل الله [سبحانه][١] حسنها، إن قلت: قد فسروا التناقض بأنه اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب، وعلى ذلك فلا تناقض في المفردات كما سبق منك؟

قلت: قال [السيد عليه الرحمة][٢]: "التناقض قد يجري في المفردات وأطراف القضايا كما مر في [مباحث][٣] النسب الأربع من نقيض المتساويين وغيرهما، وكما سيأتي في عكس النقيض فلا يصح تخصيصه بالقضايا.

قلت: المقصود هنا أي: في [قولهم][٤] التناقض: اختلاف قضيتين .. إلى آخره، تناقض القضايا؛ لأن الكلام في أحكامها، وأما التناقض في المفردات الواقعة في أطراف القضايا فتعرف بالمقايسة فلا حاجة إلى إدراجه في تعريف التناقض ههنا"[٥]، انتهى كلامه [عليه الرحمة][٦] في حواشي شرح الشمسية.

وفي ذهني أن له كلاماً في حواشي التجريد[٧] [٥/ب] أتمّ من هذا [فليرجع إليه][٨] من أحبّ الاطلاع عليه.

وفي شرح الشمسية لمولانا سعد الدين /[٩] ما نصه: "أقول: [قد][١٠] اشتهر فيما بينهم أن نقيض [الشيء][١١] رفعه، وهذا في المفردات [ليس بظاهر الاستقامة؛ لأن النقيضين في

---

(١) سقط من (أ) و(ب).
(٢) زاد في (ب): [والرضوان].
(٣) في (ج) [بحث].
(٤) في (أ): [نقولهم].
(٥) حاشية الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية (ص:٢٢١).
(٦) سقط من (ب).
(٧) حاشية الجرجاني على تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد: (١/٣٥١).
(٨) في (ب): [فليراجعه].
(٩) النسخة (ج) [نهاية ل٨].
(١٠) سقط من (ب).
(١١) في (ب): [كل شيء].

المفردات][١] يجب أن [يكون][٢] بحيث لو حمل أحدهما على موضوع حمل المواطأة لم يصدق حمل الآخر [عليه، ولو لم يصدق حمله عليه وجب صدق حمل الآخر عليه][٣]، وهذا معنى امتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما، ورفع الشيء ليس بهذه المثابة؛ لأن الفرس مثلاً موضوع لا يصدق عليه الإنسان، ومع هذا لا يصدق عليه أنه رفع الإنسان؛ إذ الرفع[٤] لا يصدق على الجوهر أصلاً، بل نقيض الشيء المفرد ما ليس ذلك الشيء، أعني هذا المفهوم لا ما صدق [هو عليه][٥]، فنقيض الإنسان مفهوم ما ليس بإنسان لا الفرس أو غيره مما يصدق عليه أنه شيء ليس بإنسان، ففي النقيضين شائبة من التركيب"[٦]، انتهى [كلامه][٧].

[وقد ناقش][٨] بعضهم [في قولهم][٩]: إن نقيض [كل][١٠] شيء رفعه، قال السيد: "[لأن][١١] السلب رفع الشيء [ونقيضه][١٢] الإيجاب، وليس الإيجاب رفع السلب، وإن كان مستلزماً له، بل السلب رفع الإيجاب، فالأولى أن يقال: رفع كل شيء نقيضه، إلا أنهم يريدون بالرفع ما هو أعمّ من الرفع حقيقة، أو ما هو [مساو][١٣] له، [وبالنقيض ما هو

---

(١) سقط من (ج).
(٢) في (أ) و(ب)[يكونا].
(٣) سقط من (ب).
(٤) في حاشية (أ): قوله: "إذ الرفع لا يصدق على الجوهر، يعني: لأن الرفع حدث، والحدث عرضٌ، والعرض لا يصدق على الجوهر" اهـ.
(٥) سقط من (ب). [٤/ب].
(٦) شرح الشمسية للتفتازاني (ص:١٧٢).
(٧) سقط من (ب).
(٨) في (أ): [وناقش].
(٩) سقط من (ب).
(١٠) سقط من (ج).
(١١) سقط من (ج).
(١٢) في (أ) و(ب) [نقيض].
(١٣) في (ب): [مساوياً].

أعمّ من النقيض حقيقة أو مساوياً له][١]، فيظهر حينئذ [٦/أ] صدق [قوله:][٢] نقيض كل شيء [رفعُ][٣] [ذلك الشيء"][٤]، كذا رأيته منسوبا للسيد][٥].

[تنبيهان][٦]:

الأول[٧]: قد تقدَّم أن هذه النسب السابقة [إنما هي بين][٨] الكليات الغير الشاملة، [فما][٩] حال النسبة بين الكلي والجزئي وبين الجزأين؟

[قلت][١٠]: قال العلامة الدواني:[١١] ليس في الأوَّل إلا التّباين[١٢] أو العموم المطلق، وليس في الثاني إلا التّباين أو المساواة، [انتهى][١٣].

---

(١) سقط من (ج).

(٢) سقط من (ج).

(٣) في (أ) و(ب) [رفعه].

(٤) لم أقف عليه.

(٥) سقط من (أ) و(ب).

(٦) سقط من (أ).

(٧) في (أ): [تنبيه].

(٨) سقط من (ب).

(٩) في (ب): [وقد يلتفت التعيين إلى بيان].

(١٠) في (ب): [فنقول].

(١١) في حاشية (ج): [وقد تلتفت النفس إلى بيان النسبة بين الكلي والجزئي وبين الجزأين، فنقول: قال العلامة الدواني].

(١٢) في حاشية (أ): "قوله: ليس في الأول إلا التباين أو العموم المطلق، وذلك كما في الكلي بالنظر إلى جزئيه، نحو زيد إنسان، فإنسان أعم من زيد، كذا في القطب، وتعقبه المولى سعد الدين في شرح الشمسية وعبارته: وإنما اعتبر النسب بين الكليين؛ لأن النسب الأربع لا تجري في غيرهما، لأن الجزئين متباينان، والكلي بالنظر إلى جزئيه أعم، وإلى جزئي غيره مباين، كذا في الشرح، وفيه نظر؛ لأن زيداً إذا كان ضاحكاً فهذا الإنسان وهذا الضاحك جزئيان من الإنسان والضاحك غير متباينين بل متساويان، وأيضاً الإنسان كلي ليس مبايناً للجزئي من الضاحك بل أعم، نعم لا يجري العموم من وجه في غير الكليين" انتهى.

(١٣) سقط من (أ)و (ب).

وناقشه بعضهم في هذا الحصر بأنَّ الجزئي والكلّي قد يكونان متساويين، كالكلي والجزئي المنحصر فيه، كمفهوم الواجب لذاته وذاته المقدسة[١]، ومفهوم الشمس وفرده الموجود[٢]، فالصواب أن يُقال: [ليس][٣] في الأول إلا التَّباين أو العموم المطلق أو التساوي، انتهى.

وقد /[٤] [يدفع][٥] [بأن مفهوم الواجب يصدق على كثيرين][٦]، [وإن][٧] انحصر [في الخارج في فرد، فليس هناك][٨] إلا العموم المطلق أو التباين، [انتهى][٩].

وقد [يناقش][١٠] فيه بأنّ المعتبر في باب النسب إنما هو الصدق بحسب[نفس الأمر][١١]، لا فرض الصدق المعتبر في الكلي، [كما قاله السيّد، إلا أنه صرح][١٢] بأنّ الكلي والجزئي لا يوجد فيهما إلا قسمان فقط، [وفي الجزئيين] إلا قسمٌ واحدٌ وهو التباين، [بناء على عدم حمل الجزئي على شيء[١٣]][١٤].

واعترضه: بأن هذا الضاحك وهذا الكاتب جزئيان متصادقان، فلا يكونان متباينين.

---

(١) في ب: "المقدمة".

(٢) في ب: "الشيء وفرضه الوجود".

(٣) في (أ)و(ب): [إذ ليس].

(٤) النسخة (ج) [نهاية ل٩].

(٥) في (ب): [يرفع].

(٦) في (أ) و(ب) [بأن مفهوم الواجب والشمس عام]، وفي حاشية نسخة (ج): [في نسخة: بأن مفهوم الواجب عام، والشمس عام وإن انحصر..ألخ].

(٧) في (ب): [وإنما].

(٨) في (ج) [في الخارج فليس بينه وبين الذات].

(٩) سقط من (أ).

(١٠) في (ب): [يناقض].

(١١) في (ب): [بحسب الأمر كما تقدم].

(١٢) في (ب) [كما قاله السيد رحمه الله سبحانه إلا أنه مع ذلك صرح]، وفي(ج) [وقد صرح السيد].

(١٣) ينظر: حاشية الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية (ص:١٢٣).

(١٤) سقط من (أ) و (ب).

وأجاب عنه [بما يطول][١] قاصداً به الردّ على [مولانا][٢] سعد الدين، [وقد تعقبه][٣] العلامة الدواني][٤] بما يتعين الوقوف عليه، فمن أراده فليرجع إليه.

[الثاني من التنبيهين: أنه قد وقع في كلامنا تبعاً للقوم، التمثيل بنحو الإنسان واللأبيض ونحو ذلك مما فيه إدخال الألف واللام على لا النافية للجنس، وذلك غير مشهور في العربية، فهل يقال إن لا تركبت مع حيوان مثلاً في قولهم: لا حيوان[٥] بحيث صارت كجزء منه، ثم أدخلنا [عليه أل][٦]، أو أنه تركيب فاسدٌ عربية، وأهل المنطق لا يراعون الألفاظ وإنما يراعون المعاني.

وقد وقع لهم أجمعين أنهم يعبرون في [سور][٧] السالبة الجزئية منه بقولهم: قد [لا يكون][٨]، فيدخلون [قد][٩] على المضارع المنفي بلا، بل وهذا التعبير [وقع][١٠] كثيراً في كلام السعد والسيد وغيرهما في غير المنطق من كتب الأصول والمعاني والبيان، والذي وقفت عليه فيما بيدي من كتب العربية كالمغني وغيره أن (قد) الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت [المجرد][١١] من ناصب وجازم وحرف تنفيس، ومقتضى ذلك أن قولهم: (قد لا يكون) خطئا في العربية؛ لأن الفعل ليس مثبتاً، اللهم إلا أنه يكون هناك قول

---

(١) في (ب): [بما فيه].

(٢) في (ب): [المولى].

(٣) [٥/أ].

(٤) في (ج) [وقد انتصر لمولانا سعد الدين العلامة الدواني].

(٥) في حاشية النسخة (ج) [في كلام الرضي ما يفيد أن لا تركبت مع ما بعد وصارت كالجزء فراجعه انتهى].

(٦) في (ج): [ال عليه].

(٧) في (ب)[سورة].

(٨) سقط من (ب).

(٩) سقط من (ب).

(١٠) في (ب) [واقع].

(١١) في (ب) [المتجرد].

ضعيف بجوازه، ولم أعثر عليه فيما /[١] بيدي[٢].

فإن قلت: قد وقع في كلامهم (قد ينبغي هذا الأمر) فيقاس عليه (قد لا يوجد) مثلاً، قلت: لا مساغ للقياس في مثل ذلك، على أن هناك فارق بين العبارتين، وهو أن (قد) كالجزء مما بعدها، فلا يفصل بينها وبينه، وليس في قولهم (قد ينبغي) فاصل.

هذا مما خطر لهذا الفكر الفاتر، والنظر القاصر، مع شغل [البال، وتشعب الأحوال][٣]، ولم أر من نبه عليه] [٤].

[ختام النسخة (أ) و(ب)]

وليكن هذا آخر ما أردنا إيضاحه للطلاب، ليكون تذكرة للدعاء لي بالعافية والعفو في يوم المعاد، جعل الله أقوالنا جاريةً على [٦/ب] نهج الاستقامة والسداد.

[قاله مؤلفه المذكور لطف الله تعالى به في كل الأمور، وأنعم عليه بمزيد الأجور آمين، تمّ ذلك بحمد الله المنان] [٥]. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه [وسلم آمين][٦].

---

(١) النسخة (ج) [نهاية ل١٠].

(٢) قد تستعمل في اللغة على وجهين:

الوجه الأول: الإسمية، وهي إما اسم فعل مرادف ليكفي، وإما اسم مرادف لحسب.

الوجه الثاني: الحرفية، وهي مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللهم إلا بالقسم، ولها خمس معان: أحدها: التوقع وذلك مع المضارع، واختلف في الماضي، الثاني: التقريب فتدخل على فعل ماض متصرف متوقع، أي منتظر، لتقريبه من الحال. الثالث: التقليل لوقوع الفعل أو متعلقه، فتدخل على المضارع المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل وقوعه. الرابع: التكثير، الخامس: التحقيق، فتدخل على كل من بناء المضارع والماضي لتقرير معناه، ونفي الشك عنه.. ينظر: ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ١٠٨)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٢٢٦).

(٣) في (ب) [البال، الأحواله].

(٤) من قوله: [الثاني من التنبيهين .....إلى هنا] سقط من (أ).

(٥) سقط من (ب).

(٦) في (ب): [وسلم تسليماً كثيراً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم]. [٥/ب].

[وافق الفراغ من تنجيزه يوم الثلاثاء المبارك رابع عشرين محرم الحرام الذي هو من شهور سنة ألف ومائة وسبعين من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام على يد كاتبه لنفسه ولمن شاء الله تعالى بعده الفقير عبد الباري بن الشيخ نصر بن الشيخ عبد الباري بن الحاج محمد بن الحاج عبد الجليل بن الحاج عبد السلام العشماوي الرفاعي المالكي البتنوني عفا الله تعالى عنه آمين آمين](١).

[ختام النسخة (ج)]

وليكن هذا آخر ما أردنا إيضاحه للطلاب، مع المحافظة على الاختصار وعدم الإطناب، راجيا أن يكون تذكرة لي عند ذوي الألباب، ونافعا لي في يوم الحساب، قاله وكتبه أحمد بن محمد الغنيمي الخزرجي الأنصاري لطف الله بمنه وكرمه في أواخر شعبان ١٠٣٠هـ.

اعلم أن هذه الرسالة من جملة رسائل كنت حررتها حين تغربت بالديار الرومية، ثم عند وصولي إلى ثغر الاسكندرية انكسرت المركب وضاع جميع أسبابي وكتبي إلا جزءا واحدا بخطي فطلع معي، ثم سرق واستولى عليه بعض الناس في ذلك الثغر، وسمع بكتابة بعض ما فيه لبعض الموالي فكان من جملة ذلك هذه الرسالة فكتبتها فرأيت الناسخ قد نسخ ألفاظها وغير معانيها، فأعدت النظر فيها وحررتها وزدت على ذلك الأصل شيئا يسيرا حين أصلحتها، فليكن على هذا الاعتماد، فإنها الصواب إن شاء الله تعالى.

تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وهذا على ما وجد في أصله على يد العبد الفقير أحوج الخلق إلى الله صالح بن المرحوم العلامة مفيد الطالبين صدر المدرسين نعمة الله الأشموني الأزهري الشافعي عفى الله عنهما، آمين، وغفر لكاتبها وقارئها ومطالعها، وذلك برسم الصعر أحمد المغربي الأزهري لطف الله به آمين.

في غرة شهر رمضان المعظم قدره ١١١٠هـ].

(١) سقط من (ب).

الفهارس

فهرس المصادر والمراجع

- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق/مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد/ الهند، ط:٢، ١٣٩٢هـ، (ج:٦).
- أحمد عبد المنعم الدمنهوري (ت١١٩٢هـ)، رسالة في المنطق (إيضاح المبهم في معاني السلم)، حققها وقدم لها عمر الفاروق الطباع، مكتبة المعارف – بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد (المتوفى: ١٤٢٩هـ)، طبقات النسابين، الناشر: دار الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، عدد الأجزاء: ١.
- خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، طبقات المفسرين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، عدد الأجزاء: ٢.
- زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، المطلع شرح إيساغوجي، ومعه الدرر البهية على شرح المقدمة الإيساغوجية للشهاب القليوبي، تحقيق: بلال محمد حاتم السقا، دار التقوى، دمشق ٢٠٢٠م.
- سعد الدين التفتازاني (ت٧٩١ هـ)، تهذيب المنطق والكلام، مكتبة الحلبي – القاهرة، ١٣٧٢ هـ .

- سعد الدين التفتازاني (ت٧٩١ هـ)، شرح الشمسية للكاتبي، تحقيق: جاد الله بسام صالح، دار النور المبين للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١١م.
- السيد الشريف زين أبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني، (المتوفى سنة: ٨١٦هـ)، حاشية التجريد، وقد طبعت حديثا بمعية كتاب: تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد، لشمس الدين أبي الثناء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني، (المتوفى سنة: ٧١٩هـ)، تحقيق: أشرف الطاس، وآخرين، طبعة: مركز البحوث الإسلامية بإستانبول.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية.
- شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، الطبعة: بدون معلومات طبع. (ج:٥).
- شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (المتوفى: ١١٦٧هـ)، ديوان الإسلام، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، عدد الأجزاء: ٤.
- شرح الخبيصي على التهذيب للتفتازاني(ت٧٩١هـ)، ومعه حاشيتا ابن عرفة، وحسن العطار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر١٣٥٥هـ ١٢٥٠م، ومعه حاشيتا ابن عرفة الدسوقي، ومحمد العطار.
- عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥، عدد الأجزاء: ١.عبيد الله بن فضل الله الخبيصي.

- عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، معجم المؤلفين، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، عدد الأجزاء: ١٣.
- الغزي، نجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى: ١٠٦١هـ)، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، المحقق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.
- محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (المتوفى: ١١١١هـ)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، الناشر: دار صادر – بيروت، عدد الأجزاء: ٤.
- محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)، عدد الأجزاء: ٤.
- محمود بن حافظ حسن المغنيسي (ت١٢٢٢هـ)، مغني الطلاب، شرح متن إيساغوجي أثير الدين الأبهري (ت٦٦٣هـ)، تحقيق محمد رمضان البوطي، دار الفكر –دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيْدَرُوس (المتوفى: ١٠٣٨هـ)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥، عدد الأجزاء: ١.